

تقرير

لم تكتفِ السلطة بتعاديها في الجريمة البيئية المتصلة بإدارة النفايات وفسادها الموصوف، فانتقلت، عبر شركة طيران الشرق الأوسط المملوكة من الدولة (مصرف لبنان)، إلى «ابتداء» المزيد من الجرائم، فاستأجرت مرتزقة - صيادين لقتل طيور «النورس»، ضاربة عرض الحائط بالاتفاقيات الدولية والقوانين التي تحظر الصيد الجائر. تُصوّر السلطة جريمتها الجديدة على أنها إجراء إجباري لضمان سلامة الطيران المدني. لكن شهادات البيئيين تدحض هذه الحجة وتضعها في سياق الاستشراس في الدفاع عن ردم البحر والمصالح العقارية الكامنة فيه، والتي أوجدت مطمر الكوستابرافا، القريب من المطار، رغم العلم المسبق بخطورته على سلامة الطيران

الدولة تستأجر «مرتزقة» لقتل النورس



هناك أنواع أخرى من الطيور تم اصطيادها، كالطير المعروف بخظاف البحر، الذي يجول في الكرة الأرضية مرتين في السنة (هيلم الموسوي)

هديك فرفور

في عالم الطيور، يُعدّ النورس جهاز إنذار يُنبئ بخطر مُحدق بالبيئة البحرية. هو بمثابة مؤشر بيئي يعكس حجم تلوث المكان الذي يوجد فيه، وبالتالي، كلما ارتفع حجم التلوث والخطر الموجود كثرت أعداده، وفق ما يشرح ممثل المجلس الأعلى لحماية الطيور في منطقة الشرق الأوسط أسعد سرحال. ينطلق الأخير من هذه النقطة ليشير إلى أن مبدأ حماية طيور النورس ضروري من أجل حماية الوسائل التي تُنبئنا بالخطر الذي يُنبئنا اليه.

لا يندرج طير النورس ضمن طرائد الصيد، وهو يُعرف بالمعنى «الدارج» بـ«جردون البحر»، الذي يقوم بأكل النفايات والفضلات الموجودة على الشواطئ البحرية وغيرها. يختصر سرحال واقعة «الفتك» بطيور النورس بالقول: «النورس يقوم بعمله في تنظيف البحر وأكل النفايات، بخلاف الكثير من البشر المتقاعسين عن القيام بأعمالهم».



النائب العام البيئي: من الواضح أن قرار الصيد متخذ من قبل الحكومة

وهو بذلك يعلّق على شركة طيران الشرق الأوسط، التي تقوم، منذ أول من أمس، باستقدام عدد من الصيادين لقتل الطيور المتجمعة على شاطئ الكوستابرافا!



مجزرة بيئية وانتهاك فاضح للقوانين

لم يكن القرار الذي اتخذته رئيس مجلس إدارة الطيران الشرق الأوسط، محمد الحوت، بـ«إبادة» طيور النورس قراراً «فردياً». هو قرار مُعطى من قبل الحكومة اللبنانية، التي لم يصدر عن رئاستها ولا عن أي وزير فيها أي موقف من هذه الجريمة الممنهجة، بل إن العناصر الأمنيين رافقوا الباصات التابعة لشركة MEAL التي نقلت الصيادين، وقام هؤلاء العناصر بحماية واحدة من أكبر المخالفات العلنية للقوانين

دون أي تمييز. الجدير ذكره هنا هو إساءة استعمال هذه «الإجازة» الممنوحة للصيادين. يقول سرحال إن البعض لاحق الطيور في عرض البحر عبر المراكب التي استهدفت نحو أربعة إلى 5 أنواع من الطيور التي تم اصطيادها، لافتاً إلى أن هناك خرقاً بالجملة لمجموعة من القوانين التي تتعلق بحظر الصيد أولاً، ومن ثم خرق حظر الصيد بالآليات المتحركة، ومشيراً إلى الكثير من المراسلات التي بدأت ترد إلى المكتب حول كيفية تشريع الحكومة لهذا النوع من الممارسات «العلنية» على الشوارع والطرق. ويُضيف سرحال أن هناك الكثير من الإجراءات التي تتخذها مطارات دول العالم في هذا الصدد، «فليتعلموا منها أو ليستعملوا الإرشادات العالمية في هذا الصدد، تجنباً لأي أذى يطل البيئة والأنواع المهددة».

من جهته، يقول رئيس الحركة البيئية اللبنانية بول أبي راشد إن الجمعية في صدد إعداد مذكرات ومراسلات احتجاجية لمنظمات دولية تعنى بحماية الطيور من أجل إحراج السلطة، لافتاً إلى خيار إعداد شكاوى قضائية ضد الصيادين الذين تم استقدامهم إلى المنطقة، نظراً إلى انتهاك الاتفاقيات الدولية، فضلاً عن خرق اتفاقية برشلونة وقانون الصيد اللبناني. وفي هذا الصدد، فإن من المقرر أن يتقدم عدد من المحامين الناشطين بإخبار لدى النيابة العامة التمييزية للشكوى ضد كل

هذا الرأي يدحض محاولات تصوير فضيحة الطيور بأنها إجراء أجبرت الدولة على اتخاذه «بالرغم من محبتها للطيور»، وفق ما صرح الحوت لوسائل الإعلام، ويضع ممارسات السلطة ضمن دفاعها المُستमित عن ردم البحر والحفاظ على المطمر، أو على الأقل، تجنبها معالجة مصب نهر الغدير، العامل الرئيسي لاجتذاب الطيور، وفق ما زعمت اللجنة الوزارية التي انعقدت في السراي الحكومي الأسبوع الماضي. حينها، خلصت اللجنة إلى مجموعة من الإجراءات التي ستبشرها لمواجهة الأزمة، لكن هذه الإجراءات لم تلحظ بند قتل الطيور الذي يشكل انتهاكاً فاضحاً لقانون الصيد اللبناني، ولاتفاقية حماية الطيور البحرية الموقعة من الدولة اللبنانية.

قتل أنواع مختلفة من الطيور

يقول سرحال إنه بحسب الصور التي تم نشرها، هناك أنواع أخرى من الطيور تم اصطيادها، كالطير المعروف بـ«خظاف البحر»، الذي يجول الكرة الأرضية مرتين في السنة، والذي يُمثل شعار Bird life international، فضلاً عن اصطياد الطير الذي يُسمى «غراب البحر»، الذي يعيش على بعض الأسماك الحية، والذي يحلق في عرض البحر، «ولا علاقة له بالنفايات أبداً». الإشارة إلى هذه النقطة ضرورية للقول إن هناك صيادين دخلوا عرض البحر ولاحقوا الطيور وفتكوا بها، بشكل عشوائي، ومن

المشكلة، ونحن جاهزون للتنفيذ» يردّ بعض البيئيين على هذا التصريح بالإشارة إلى الإرشادات العالمية المنتهجة من قبل دول العالم لمواجهة هذه المشكلات، لافتين إلى «استشراس» الحكومة في الدفاع عن مكمن الخلل، وهو وجود المطمر على مسافة قريبة من المطار، علماً بأن الإرشادات العالمية توصي بأن يبعد أي مكب للنفايات 15 كيلومتراً على الأقل، بحسب سرحال الذي يقول إن المجلس الأعلى لحماية الطيور لديه الكثير من الحلول العلمية، وهو على استعداد لوضعها في تصرف الحكومة والمعنيين.

والأنظمة التي تجرّم الصيد الجائر. التبرير «المُعَلَّب» والجاهز أتى على لسان الحوت، إذ خيّر الناس بين «طيور النورس وطيور المبدل إيست». هذا التبرير كره وزير البيئة طارق الخطيب، وإن بصيغ أخرى. الخطيب الذي يتولى مسؤولية هذا الملف «الورطة»، صرّح لـ«أخبار اليوم» بأنه في حال أجرينا مقارنة بين سلامة الطيران والرحلات الجوية في مطار رفيق الحريري الدولي، وحماية الطيور، حتماً سنؤيد الخيار الأول. وأضاف: «تطلب من المنتقدين تقديم الحل الأنسب والبديل العلمي للتخلص من

اتفاقية حماية الطيور المهاجرة

الإجراءات الوقائية للحفاظ على هذه الأنواع، وخصوصاً المهدة منها، من خلال الحفاظ على المواقع التي توجد فيها، وإعادة إنشاء المواطن المهذمة، واتخاذ تدابير علاجية متعلقة بالأنشطة البشرية التي تساهم في تناقصها، مع ما يتبع ذلك من حفظ النباتات والحيوانات البرية والبيئة المائية الرطبة المناسبة لها، وإجراء البحوث وتبادل المعلومات، وتعزيز المراقبة في هذا الإطار. وتشمل الاتفاقية حماية 254 نوعاً من الطيور المائية من ضمنها: البجع، الغاق، المالك الحزين، اللقالق، القصبان، البط، الأوز، النورس، خطاف البحر، البطريق الجنوبي أفريقي، طيور الفرقاطة، الطيور الاستوائية، النحام، طائر أبو ملعقة، طائر الكركي، الأوك (من فصيلة البطريق)، الطائر أبو منجل، الطائر الغطاس...

وقّع لبنان في عام 2002 على اتفاقية الطيور المائية المهاجرة الأورو آسيوية الأفريقية AEW، بموجب القانون رقم 2002/212، والتي تهدف إلى المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات والطيور المائية، باعتبارها تشكل جزءاً مهماً من التنوع البيولوجي الواجب الحفاظ عليه لمصلحة الأجيال المقبلة، كونها معرضة للخطر نتيجة تناقصها، إذ تهاجر عبر مسافات طويلة، وتعتمد على نظم متكاملة من الأراضي الرطبة تتناقص في مساحاتها وتتدهور حالتها بسبب النشاطات البشرية. يشمل نطاق هذه الاتفاقية منطقة أنظمة الهجرة لطيور الماء الأفريقية والأورو آسيوية، فهي دخلت حيز التنفيذ في عام 1998 ووقّع عليها 76 دولة (41 دولة أورو آسيوية، و35 دولة أفريقية)، وهي ملزمة بموجبها باتخاذ